

من غير ما ذكرنا من الفاضل  
تامة الفناوى اذا ابنت الام ان توضع ومع منكوحه او مبانة ذكر عن ابنة الحواشي  
في شرح ارب القاضي الخفاف انها لا تجوز على ذلك سواء كان الولد يات من لبن غيرها  
وذكر منسوبة السرخسي في باب نفقة المصيان من ارب القاضي انها تجوز اذا لم  
الولد من لبن غيرهما من غير خلاف **قوله** فان لم تكن ام المراد من عدم كونها ان  
تتزوج الام او يموت **قوله** ولهذا تحوز ميراثهن السدس هذا ايضا كقول  
ام ارب من الامهات يعنى ان الدليل على انها من الامهات انها تحوز السدس في الميراث  
وهو ميراث الام فيه نظرا لميراث الام انما يكون هو السدس اذا كان معها ولد  
او ولد لابن او اثنتان من الاخوة والاحوات وهذا عند عدمهم ايضا يكون لولده السدس  
وميراث الام عند عدمهم ثلث الجميع او ثلث ما يبق بعد فرض اصل الزوجين **قوله**  
وفي الرواية اراها رواية كتاب الطلاق وقد مر بيانها **قوله** لقوله عليه السلام  
الحالة والدة وحديث البخاري في كتاب الصلح من الصحيح في حديث طويل باسناده الى ارب  
من عاين عن سؤالا لله صلى الله عليه واله في الحالة بمنزلة الام وكذا ذكر في السنن وفي رواية  
اخرى من السنن فانما الحالة ام **قوله** ثم العات ينزل كذلك يعنى اذا لعت اب  
وام اول من لعت اب **قوله** وكل من تزوجت من هو كاه سقط حقها وهذا لفظ  
التدوير في محضر لما روينا ارايه قوله عليه السلام انت احق به مما تتزوجى  
في السنن ما لم تنكح وقد مر **قوله** يعطيه تزوا وينظر اليه شزرا قال ابن دويد  
النزول لشي الفيل لعامة نزيين النزاة والنزوة وطعام منور اي قيل  
ومنه اشتقاق اسم نزوا واحداة نزور قليلة الولد يقال ام الزاير نزور وام الزاير  
نذور وشزرة بصرة يشزره ويشزره بشزرا اذا نظر اليه نحو عبيد فلاله  
اي لصبي **قوله** قال الالهة اذا كان زوجها الجد اي قال التدوير في محضر  
وهو استثناء من قوله سقط حقها يعنى اذا كانت الحدة متزوجة بالجد لا بسقط

سقط

بم ارب الام اول من لعت اب

وان كانت ذات زوج لان الحد ينظر اليه بالشفقة فلا يلحقه الجنا والمذلة بخلاف  
ما اذا كانت متزوجة بلا جنس حيث لمحه الجنا والمذلة تحسب ينزع الولد من رها  
ويسلم الى من هو اقرب منه قال في شرح الخواص متى وقع الفراق بين الزوجين اما من  
قبل المرأة او من قبل الرجل بسبب مباح او بسبب حظوظ فاول الحضانة الاولى في  
احد ما ان المرأة اذا ابدت ينزع الولد من رها ويسلم الى من هو اقرب منه ثم اذا لم  
يسلم اليها والثاني اذا تزوجت اخر وهو غير ذي رحم محرم من هذا الولد فينزع من  
يدها ثم اذا بان من زوجها يسلم اليها **قوله** وكذا كل زوج هو ذوم محرم منه  
اي من الولد كعم الولد اذا تزوج بامته حيث لا سقط حقها **قوله** فان لم يكن للصبي امرأة  
من اهله فاختمهم من الرجال فاو لام اقربهم تعصبا اي اول الرجال باسكال الصبي او بهم  
تعصبا اي اقرب العصابات وقد اضمنا بيان الاقرب قبل هذا وذلك لان ما يستحق بالقرابة  
يعتبر فيه الاقرب اصله الميراث وولاية النكاح فاذا اجتمع الاخوة لاب وام فاول  
اصطهم واورعهم فان تساوا فاكبرهم لانه انتفع للولد وكذلك الاصطام اذا اجتمعوا  
**قوله** عن ابن الصغيرة لا تدفع الى عصبة عن محرم استثناء من قوله فاو لام  
اقربهم تعصبا اعلم ان الصغيرة اذا لم توجد امرأة من اهله يدفع الى اقرب العصابات  
سواء كان محرما او غير محرم اما الصغيرة فلا تدفع الى غير محرم كولي العتاة وابن  
العم لانه لا يؤمن عليها منه وكذلك والرحم المحرم من العصبة اذا لم يؤمن عليها منه  
لنسبته وجا نته لا تدفع اليه لان في الدفع ضربا بالصغيرة قال الصدي السعيد وعندك  
صينته بصلته عنه اذا لم تكن عصبة للصغير يدفع الصغيرة الى الاخ لا لان عند لعم  
الام وولاية وقاية الفتاوى الصغرى اذا ماتت الام وليس احد من النساء للصغيرة ذات  
رحم محرم منه فالحق للرجال فان لم يكن عصبة فاول ذوى الارحام ثبت على الترتيب  
وقال في تحفة الفقهاء وان لم يكن في المحاربة من عصابات عتبان العم فلا اختيار الى القاض

بزوجهم